الحويلة محذراً : سحب الترخيص ينتظر المدارس الخاصة التي تزيد رسومها

380 مديراً ومديراً مساعداً طلبوا الانتقال من التعليم العام إلى الخاص

وزارة التربية

عبدالمحسن الحويلة

قالت مصادر تربوية إنه خضع ما يقارب 380 مديرا ومديرا مساعدا بمختلف المراحل التعليمية إلى اختبار مقابلات من قبل لجنة مختصة للتحويل من التعليم العام إلى الخاص

وأكدت المصادر ان اللجنة برآسها وكيل التعليم الخاص د.عبدالمحسن الحويلة وتضم في عضويتها عددا من التربويين في قطاع التعليم الخاص، مشيرة إلى ان هناك أعدادا كبيرة تطلب الانتقال من التعليم العام إلى الخاص غير ان الأمر ليس سهلا خاصة ان العدد المطلوب قليل جدا

وأضافت ان اللجنة انتهت من أعمالها ومن المتوقع ان تعلن أسماء المقبولين نهاية الأسبوع الجاري، لافتة إلى ان حاجة القطاع لهم لا تتجاوز 25 مديرا ومديرا مساعدا

من جانب آخر، تواصل استعداداتها للعام الدراسي الجديد حيث تقوم عبر قطاعاتها المختلفة ومناطقها التعليمية بمتابعة عملية الاستعداد بشكل يومي بالتنسيق مع مديري المدارس او من ينوب عنهم الذين باشروا أعمالهم امس الأول في المدارس للتجهيز والإعداد للعام الدراسي الجديد

وفي هذا الإطار، عقد الوكيل المساعد للتعليم العام أمسية السلطان اجتماعا صباح أمس مع الوكيل المساعد للمنشآت التربوية والتخطيط م.ياسين الياسين ومدير عام منطقة الأحمدي التعليمية بالإنابة منصور الديحاني ومديري المدارس المكلفين بمتابعة جاهزية المدارس في المنطقة لاستقبال العام الدراسي الجديد، حيث تم خلال الاجتماع مناقشة العديد من الأمور المتعلقة بعملية الاستعداد

وتطرق السلطان خلال الاجتماع إلى جوانب عدة منها صيانة التكييف ومبردات المياه والكتب الدراسية بالإضافة إلى الأثاث المدرسي، مشيرا إلى تحديد رقم طوارئ على مدار الساعة للإبلاغ في حالة حدوث أي طارئ

وأوضح السلطان انه تم تزويد المكلفين بقائمة تحتوي على أسماء المهندسين المسؤولين عن المدارس للتواصل المباشر معهم

ومن جهته، أشار الوكيل المساعد للمنشآت التربوية والتخطيط م.ياسين الياسين إلى ان قطاع المنشآت التربوية يعمل طوال اليوم للتأكد من جاهزية مرافق المدارس وتذليل كل المعوقات لضمان بداية ناجحة للعام الدراسي، لافتا إلى أن مهندسي القطاع على أهبة الاستعداد لمواجهة أي طارئ

من جهة أخرى شدد وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم الخاص والنوعي الدكتور عبدالمحسن الحويلة انه لن يسمح بأي زيادة على رسوم طلبة المدارس الخاصة وفقا للقرار الوزاري الذي صدر بمنع أي زيادة بالرسوم الدراسية للعام الجديد، مؤكدا انه سيتخذ الإجراءات كاملة بدءا من توجيه الإنذار حتى الوصول الى سحب الترخيص، إذا تمادت أي مدرسة ولم تلتزم، محذرا من حرمان الطلاب المقيدين من حقهم في الدراسة.

وأشار الحويلة في تصريح للصحافيين إلى على ضرورة الالتزام بالرسوم الدراسية المقررة وفقاً للكشوف المعتمدة لدى الادارة العامة للتعليم الخاص، وعدم جواز تحصيل أي مبالغ أو رسوم تحت أي مسمى، بخلاف الرسوم الدراسية المعتمدة من الوزارة و عدم جواز تحصيل رسوم تسجيل ورسوم دراسية عدا فروقات الشريحة من الطلاب غير محددي الجنسية، الذين يتحمل الصندوق الخيري لرعاية الطلاب المحتاجين رسومهم الدراسية. وأوضح أن الاستعانة بخدمات المعلمين في المدارس الخاصة تتم وفق آلية محددة وفي إطار سلسلة من الإجراءات اللاحقة على الطلب الذي يقدم من المدرسة الخاصة في هذا الشأن، ويصدر قرار قطاع التعليم الخاص والنوعي الإدارة العامة للتعليم الخاص في شكل موافقة عمل تسمح لعضو الهيئة التعليمية بمباشرة عمله.

وذكر الحويله ان الإجراءات التبعة في تعيين المعلمين بالمدارس الخاصة تبدأ من تلقي الإدارة العامة للتعليم الخاص طلبات المدارس الخاصة باعتماد تعيين أعضاء الهيئة التعليمية لديها ويتم فحص وتدقيق هذه الملفات من قبل المختصين بعد التدقيق عليها والتحقق من أن الملف يتضمن كافة المستندات المطلوبة ومن ثم التأكد من أن الوظيفة المرشح لها المعلم تتناسب مع مؤهله الدراسي بشكل مبدئي والذي يجب ألا يقل عن بكالوريوس متخصص معتمد من الجهات المعنية المطلوبة في ملف طلب الموافقة إلى التوجيه الفني للمواد الدراسية كل حسب تخصصه، أو مراقبة المدارس الأجنبية بحسب المدرسة ونوع النظام التعليمي والمادة الدراسية المرشح لها عضو الهيئة التعليمي.

وبين ان كل جهة من هذه تباشر اختصاصها بمنح موافقة مبدئية أو نهائية للمعلم بعد التحقق من أوراقه وشهاداته الدراسية ومطابقة المؤهل العلمي ومدى ارتباطه بالمادة المراد تدريسها وإجراء المقابلة اللازمة معه بحسب كل حالة على حده اذ يمنح المعلم عقب استيفاء الإجراءات المشار إليها موافقة موقتة للعمل بالمدارس الخاصة لحين ورود معادلة وزارة التعليم العالي ومن ثم منحه موافقة نهائية في حال

معادلة الشهادة الحاصل عليها المعلم بنظيرتها بالكويت.

وزاد بقوله: يتبين من الإجراءات التي ذكرتها انفا إلى جانب ما تظمنته القرارات الوزارية فان رقابة الإدارة العامة للتعليم الخاص على تعيين المعلمين بالمدارس الخاصة فعالة ومتوفرة، منوها انه في جميع الأحوال تتخذ الإدارة العامة للتعليم الخاص الإجراءات اللازمة ضد كل معلم يثبت تدني مستواه العلمي او المعرفي او في حال ثبوت عدم صحة شهادته او عدم مناسبتها للمادة الدراسية التي يقوم بتدريسها.

«التربية» واصلت استعداداتها للعام الدراسي الجديد عبر المتابعة بشكل يومي بالتنسيق مع مديري المدارس

أكد أنها تمكّن المخلصين من إدارة معاملاتهم الإدارية كافة عبر موقع الإدارة

الجلاوي: بدء التشغيل التجريبي لمنصة إلكترونية تقدم خدمات جمركية

الإدارة العامة للجمارك

أعلن مدير عام الإدارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي عن بدء التشغيل الفعلي التجريبي أمس لمجموعة حديثة من الخدمات الجمركية الخاصة بشؤون المخلصين، مشيراً إلى ان تلك الخدمات الإلكترونية بمثابة منصة إلكترونية متخصصة بكل ما يقدم من خدمات إدارية لقطاع الشؤون الجمركية وبما يمكن المخلصين من إدارة معاملاتهم الإدارية كافة عبر الموقع الرسمي للإدارة العامة للجمارك في ثوان معدودة.

وأوضح الجلاوي في تصريح صحافي ان التدشين الرسمي سيتزامن مع صدور التعليمات الجمركية، لافتاً إلى ان المنصة ستقوم على تقديم كل الخدمات الخاصة بمكاتب التخليص والعاملين بها من فئات التخليص المختلفة سواء المخلص العام والمخلص الخاص والمندوب من حيث الاختبارات وإصدار الرخص وتجديدها والحصول على الشهادات اللازمة وتسجيلها وإصدار الوثائق والمستندات الدالة عليها.

وأكد أن الخدمات الإلكترونية المستحدثة تأتي في إطار استراتيجية الإدارة العامة للجمارك للتحول الرقمي في تقديم خدماتها وبذل قصارى جهدها لتوفير كل ما تحتاجه العمليات الجمركية من إمكانيات وخدمات لشركاء العمل ولتهيئة بيئة العمل الجمركية بشكل يخدم الاقتصاد الكويتي ويدعم تحقيق التنمية في ظل تنامي الاعتماد على التقنيات الرقمية. كما تأتي ايضا في سياق التغيير في نماذج العمل بفكر إبداعي والعمل بمنهجيات احترافية ومرنة لتشجيع الكوادر الوطنية ولتطوير مهاراتهم في تنفيذ المهام الإدارية اعتمادا على التكنولوجيا الجديدة.

وأشاد المدير العام للجمارك بالجهود الكبيرة التي بذلت من قبل إدارة المشروع والشؤون الجمركية قسم المخلصين والشركة المستثمرة نحو البدء التجريبي للخدمات الحديثة، كما شكر إدارة المشروع على جهودها المستمرة وتطوير آليات العمل التكنولوجية بالتعاون مع الإدارات والمكاتب الجمركية.

الخدمات الإلكترونية المستحدثة تأتي في إطار استراتيجيتنا للتحول الرقمي

نافياً عدم دقتها

«الإحصاء» المصري رداً على نظيره الكويتي : أرقامنا بشأن عمالتنا في بلادكم .. صحيحة

العمالة المصرية بالكويت

نفى الجهاز المركزي المصري للتعبئة والإحصاء ما ورد من إعلان وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، عن عدم دقة الأرقام الصادرة عن الجهاز بشأن أعداد العمالة المصرية في الكويت.

وأكد الجهاز في بيان له صحة الرقم الصادر الخاص بعدد تصاريح العمل، وهو 230803 تصاريح عمل، وهو رقم معبر عن عدد تصاريح العمل الصادرة للمصريين العاملين بالكويت.

ويأتي البيان ضمن إصدارا سنويا للجهاز، وهو النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عن عام 2018

ويشمل البيان نوعين من تصاريح العمل أحدهما يصدر للمرة الأولى، والمرة الثانية تجديد لمن سبق له العمل بالفعل بالكويت، فبلغت تصاريح العمل الممنوحة لأول مرة 98794 تصريحا، بينما بلغت تصاريح العمل التي تم تجديدها 132009 تصاريح.

ويعتمد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في إنتاج هذا البيان على السجلات الإدارية لوزارة الداخلية، ويأتي هذا البيان متسقا مع بيانات الأعوام السابقة، فكان عدد تصاريح العمل الصادرة للمصريين بالكويت عن عامي 206 و2017، 219184، و22132 تصريحا بالترتيب، وذلك طبقا لما صدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

مع مكتب التدقيق الوطني بجمهورية الصين الشعبية

«المحاسبة» يستضيف الحلقة النقاشية حول موضوع «مكافحة الفساد الإداري والمالي»

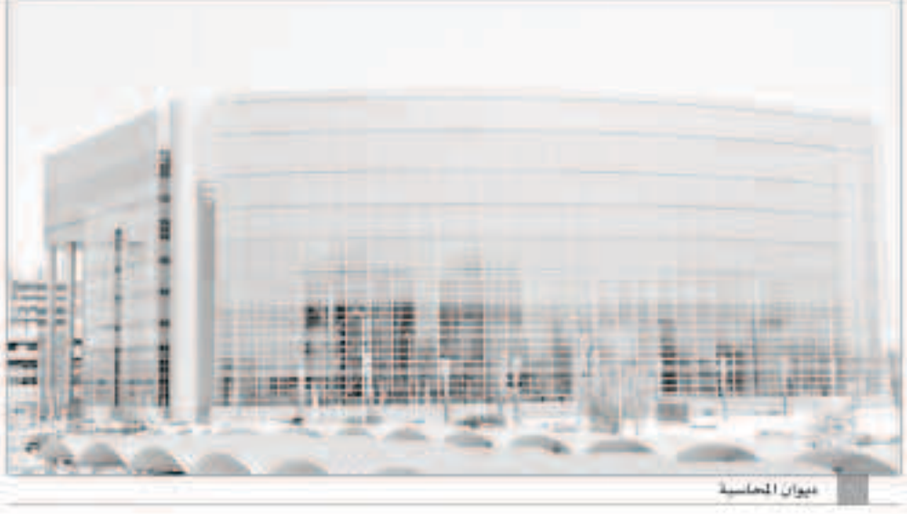
ديوان المحاسبة

طيبة الهاجري

يستضيف ديوان المحاسبة حلقة نقاشية مع مكتب التدقيق الوطني بجمهورية الصين الشعبية حول موضوع "مكافحة الفساد المالي والإداري" وذلك تفعيلا لاتفاقية التعاون الثنائية المبرمة بين الجهازين، خلال الفترة من 26-28 اغسطس 2019.

وقالت مدقق إدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاقتصادية طيبة الهاجري أن الحلقة النقاشية تستهدف تعزيز التعاون المشترك بين الجهازين وتبادل الخبرات فيما بينهما والاستفادة من المواضيع المتعلقة بامور مكافحة الفساد المالي والإداري.

وأكدت الهاجري أن الحلقة النقاشية ستتناول عدة محاور منها مفهوم ومجالات الفساد المالي والإداري، الفرق بين الفساد المالي والإداري والملاحظات على الجوانب المالية والإدارية، واضافت ان الحلقة ستتطرق إلى المعايير الدولية الصادرة بشأن مكافحة الفساد، بالإضافة إلى اساليب وأدوات اكتشاف الفساد المالي والإداري.

وأشارت إلى أنها ستتضمن طرق مكافحة الفساد المالي والإداري، وأثر الفساد المالي والإداري، ومقومات نظام الرقابة الداخلية الفعالة لضبط الفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى إعداد التقارير الرقابية حول حالات الفساد المالي والإداري.

جدير بالذكر أن ديوان المحاسبة وقع اتفاقية تعاون مع مكتب التدقيق الوطني بجمهورية الصين الشعبية بهدف تنمية وتطوير التعاون بينهما وتعزيز العلاقات المتبادلة، الأمر الذي يسهم في دعم العلاقة المميزة بين دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية.